التغيير في العالم العربي: بين المحركات والدوافع الموضوعية وشروط النجاح

أ. بوسكين سليم – جامعة بسكرة

الملخص:

إن تعقد الأوضاع الأزموية في العالم العربي ووصولها إلى حالة جد متردية ومتدهورة، جعل من وجوب قيام حركية التغيير مطلب أكثر من ضروري، وقد تظافرت العديد من المحركات والدوافع نحو التغيير في الدول العربية؛ من محركات داخلية)سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...الخ(، وخارجية متعلقة بتدخل القوى الإقليمية والدولية ودورها في حركية التغيير في كثير من الدول العربية.

ولنجاح عملية ومسار التغيير هناك جملة من الشروط والمحددات الموضوعية المهمة الواجب توفرها خلال أي عملية للتغيير، والتي يلزم اتباع أسسها وقواعدها خلال مسا ارت التغيير في العالم العربي، من أجل تفكيك البنى التسلطية المتخلفة وبناء بنى ديمق ارطية حديثة.

Abstract :

The complexity of the situation and the crisis in the Arab world and reach down to the poor state of much degraded, made it must be the change demand more than is necessary, has combined many of the engines and the drivers for change in the Arab countries ; of internal engines (political, economic, social, cultural …) and external related to the intervention of regional and international powers and its role in the kinetics of change in many Arab countries.

But the success of the process and the path of change there are a number of conditions and determinants important objective that should be available through any process of change, and that need to be founded and to follow the rules during the course of change in the Arab world, in order to dismantle the authoritarian underdeveloped structures and building a modern democracy.

مقدمة

:

تعرف المنطقة العربية منذ عقود طويلة حالة من الأزمة المركبة والمعقدة المتشابكة العوامل والأسباب الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، بحيث تعاني الدول العربية في معظمها من مظاهر التسلط والقهر السياسي والاجتماعي، والتهميش والاقصاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، ناهيك عن ضعف التنمية وتردي الأوضاع الأمنية في الكثير من الدول ،ويضاف إلى هذه الأوضاع الداخلية الهشة تصاعد التدخل الخارجي لقوى إقليمية ودولية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية والذي ساهم أكثر في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها الدول العربية. وقد شهدت المنطقة العربية جملة من التحولات والتغي ارت بالغة الأهمية تتردد أصداؤها وتتعدى تأثي ارتها من بلد لآخر، ولا شك أن هذه التحولات هي إحدى أهم نتائج ت اركمات من الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني امتدت لعقود طويلة من الزمن.

إن الواقع العربي بحاجة إلى تغيير تدفعه إلى ذلك العديد من المحركات والدوافع الداخلية والخارجية، لكن هذه الحركية نحو التغيير بحاجة إلى شروط وبيئة معينة مساعدة وعوامل محددة لتحقيق مسار تغيير مأمول ناجح، يؤدي إلى بناء نموذج للتحول الديمق ارطي السليم ومحاولة لتكريس قيم الديمق ارطية في بيئة عربية عانت طويلا من التسلطية والدكتاتورية.

الإشكالية:

في ظل حالة الأزمة المعقدة والمركبة التي يعيشها العالم العربي، وفي خضم التطوارت والتحولات الجارية في الواقع التي تدفع نحو حركية تغيي رية في كثير من الدول العربية، نجد أنفسنا أما إشكالية رئيسية مفادها:

كيف تساهم محركات ودوافع التغيير في نجاح عملية ومسار التغيير في العالم العربي؟ ويمكن طرح أسئلة فرعية أخرى:

- ✓ ما هي أسباب الحاجة لقيام التغيير في العالم العربي؟
- ✓ ما هي أهم محركات ودوافع التغيير في العالم العربي؟
- ✓ وما هي شروط ومحددات نجاح عملية التغيير في العالم العربي؟ **الفرضيات:**

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة حول الموضوع ننطلق في د ارسة من الفرضيتان التاليتان:

- ✓ كلما انطلقت حركية التغيير من عوامل ومحركات ذاتية داخلية، كلما ساهم ذلك في نجاح مسار التغيير في الدول العربية.
- ✓ مسار التغيير في العالم العربي تتحكم فيه جملة من المحركات والدوافع الداخلية الموضوعية ،لكنها ليست بمعزل عن المحركات الخارجية.

وبناءً على ما سبق ذكره نتناول الموضوع في النقاط التالية:

1- حاجة الدول العربية إلى التغيير؛

2- محركات ودوافع التغيير في الدول العربية؛

3- شروط ومحددات نجاح عملية التغيير في العالم العربي.

أولا: حاجة المنطقة العربية إلى التغيير

إن الحالة الأزموية التي تعيشها أغلب الدول العربية، وتكريس التسلطية واستش ارء الفساد، وغياب الديمق ارطية وعدم احت ارم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضعف التنمية وتفشي الركود الاقتصادي والاجتماعي، كلها عوامل تدفع إلى وجوب قيام حركية للتغير في المنطقة العربية من أجل بناء مستقبل لشعوب المنطقة العربية.

ففي عالم أصبح لا يرحم الضعفاء ولا يعترف إلا بمنطق القوة والغلبة والسيطرة، يتوجب على الدول العربية نفض الغبار على نفسها والخروج من حالة التخلف والضعف الذي تعيشه منذ عقود طويلة بل ومنذ قرون إن صح القول، فرغم أن جل الدول العربية نالت استقلالها وتحررت من قيود الاستعمار، إلا أنها لم تتحرر من الاستغلال والتبعية لهذه القوى الاستعمارية، ولم تستطع بناء نهضة وتنمية شاملة وحقيقية رغم توفر شروطها.

ولعل تعقد الأوضاع الأزموية في العالم العربي وتشابكها أكثر وت اربط أسبابها ودوافعها من سياسية واقتصادية واجتماعية...الخ يجعل من وجوب العمل التغييري للبنية السياسية والاقتصادية والثقافية لدول وشعوب المنطقة العربية أكثر من ضرورة ملحة، بحيث يجب العمل على تفكيك هذه البنى الهشة والبالية التي كانت سبب مباشر في الحالة الأزموية السيئة التي تعيشها الدول العربية، وتغييرها واستبدالها ،وبناء بنى جديدة تكون في مستوى التحديات والرهانات التي تواجه الدول والشعوب العربية.

ففي عالم يسير أكثر فأكثر نحو الرقي والتقدم وتحقيق الرفاه للشعوب، وسير أغلب دول العالم نحو مواكبة سيرورة النمو والتطور السريع الذي بات يشهده العالم في عصر السرعة والتكنولوجيا الفائقة التطور واقتصاد يتجه نحو العالمية والعولمية، وتطور القيم الإنسانية وتحقيق شعوب العالم لمستويات عالية وارقية في مجال الحقوق والحريات الأساسية وتكريس للقيم الديمق ارطية، نجد أن العالم العربي ما ازل يرزح تحت قوى التسلط والظلامية، ولذلك فإن مسار التغيير في العالم العربي ضرورة تفرضها متطلباتالعصر الحديث ولا يمكن أن تستمر معاناة الشعوب العربية من الاستعمار والظلامية الذاتية ومن قوى داخلية تكون في كثير من الأحيان موجهة خارجيا لتحقيق السيطرة والهيمنة الخارجية على المنطقة.

إن بناء الديمق ارطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز ثقافة المواطنة وقيم الرقي والتطور ومواكبة العصر لن تكون في بيئة تحكمها قوى التسلط المتخلفة، فهناك حاجة ملحة لتحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكريس لقيم الديمق ارطية والمشاركة السياسية والحكم ال ارشد في العالم العربي، ولتحقيق هذه النهضة والتنمية الشاملة في مختلف الميادين واللحاق بركب الأمم المتطورة يمر عبر عملية تغييرية تجديدية شاملة سواء بطريقة جذرية أو عبر مسار تحول اصلاحي للوصول إلى التغير المنشود.

ثانيا: دوافع ومحركات التغيير في الدول العربية

تشهد المنطقة العربية تحولات وتغي ارت بالغة الأهمية تتردد أصداؤها وتتعدى تأثي ارتها من بلد لآخر ،ولا شك أن هذه التحولات هي أحد أهم نتائج ت اركمات من الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والعسكري امتدت لعدة عقود.

فقد فشلت المشاريع التي رفعتها الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية على الصعيدين الداخلي والخارجي في الاستجابة لمطالب وطموحات الشعوب، فعلى الصعيد الداخلي فشلت هذه الأنظمة الحاكمة في تحقيق التنمية والحرية والك ارمة الانسانية والعدالة، وغابت الديمق ارطية وطغى الاستبداد، وت ارجعت التنمية وانتشر الفقر والفساد، وعلى الصعيد الخارجي تعمقت التبعية العربية للنظام الغربي الليب ارليال أرسمالي، وأضحى النظام الاقليمي العربي يواجه أزمة وجود حقيقية بسبب الشلل والانهيار الذي أصابه.[1] **أولا: المحركات والدوافع الداخلية**

[1]– حامد عبد الماجد قويسي وآخرون ،التحولات والثوارت الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية. الطبعة الأولى.)عمان، الاردن : مركز د ارسات الشرق الأوسط ،2111(. ص ص 11–11.

هناك العديد من الاسباب والدوافع الداخلية المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تدفع نحو وجوب قيام حركية التغيير في العالم العربي، ومن أهم الأسباب هي تعرض ثلاثية القيم الانسانية المشتركة للخلل والت ارجع وهي: الحرية والعدالة والعيش الكريم، وارتقاء ثنائية الفساد: الإمارة والتجارة أي ت ازوج المال والسلطة وهو أرس كل مفسدة.[1]

ومن أهم المحركات والدوافع الداخلية لحركية التغيير في العالم العربي نذكر منها:

1(الأسباب والدوافع السياسية:

نجد أن الح ارك السياسي العربي "الربيع العربي" هو مزيجا من طلب الحرية والك ارمة ومحاربة الفساد وسوء الحكم، والانعتاق من الظلم والاستبداد. ومن أهم الأسباب السياسية لهذا الح ارك السياسي في أغلب البلدان العربية نذكر ما يلي:

الجمود السياسي: بسبب غياب الديمق ارطية الحقيقية)التداول على السلطة، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، والشفافية والمسائلة...الخ(وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بن ازهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع، ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول على السلطة، بل احتكار مطلق للسلطة في معظم الدول العربية، وأدى ذلك إلى فقدان الثقة والأمل في أي تحسين أو تغيير في تلكالأنظمة التي كانت مهيمنة في الدول العربية .

[1]-نفس المرجع. ص 95.

بحيث أن احتكار السلطة والثروة من طرف الانظمة الحاكمة أوجد مسافة فاصلة بين الأنظمة والشعوب، وازد من الفجوة بينهما حتى تحولت إلى أزمة ثقة. وكانت الأنظمة السياسية تقف سدا منيعا أمام طموحات شعوبها، وتمنعها من العيش الكريم والمعرفة وحرية التعبير,[1]

فواقع الدول العربية يبرز ما تعانيه من مشاكل عدة مرتبطة ببنية السلطة ومبادئ الحكم، بحيث نجد معظمها يفتقد لدولة القانون وعدم الخضوع للقواعد الدستورية والقانونية، واف ارغ التشريعات والمؤسسات من محتواها الحقيقي، إذ تحولت الدساتير في الدول العربية إلى مجرد وثيقة شكلية لتغطية ممارسات السلطة والحكام واضفاء الشرعية عليها، فالدستور الذي كان من المفترض أن يحترم ويقدس أصبح أداة لشرعنة أهواء الحكام والسلطات، وعوض أن يكون الحاكم والسلطة في خدمة الدستور، أصبحنا أمام دستور في خدمة السلطة والحاكم، وهي مفارقة عجيبة.

وهو ما نتج عنه انحسار للممارسة الديمق ارطية، وانحسار دور الشعوب في صناعة الق ارارت.[1]

أزمة الشرعية: أو الاخلال بالعقد الاجتماعي الذي يرى أن الشعب مصدر السلطات، هذا الاخلال سبب شرخا بين الشعوب العربية والأنظمة السياسية الحاكمة.[2] التي تعددت مصادرها من شرعية تاريخية وثورية ودينية وخارجية، وكانت معظمها سببا في اتساع الهوة بين السلطة والشعب، لأن هذه الأنماط لا تمكّن المواطنين من المشاركة السياسي، بل تعزز فرص احتكار السلطة والاستبداد بها.

---

[1]-نفس المرجع. ص 7.

[2]– حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سابق. ص 61.

1- جهاد عودة ،الثوارت العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. مرجع سابق. ص 6.

إن تصفح مسار بناء الدولة في العالم العربي يقدم أكثر من دليل على القطيعة التي تعمقت بين الشعوب والحكومات في خضم أنظمة شمولية مركزية لا ت ارعي كل الفاعلين في العملية السياسية، بل تسعى إلى السيطرة عليها وقمع المبادرة ورفض كل أشكال المعارضة، كما أن القطيعة التي تشكلت بين السلطة والشعب أدت إلى تغييب المجتمع المدني من الحياة السياسية وان وجد فهو هش وغير فعال، وهو ما دفع إلى قيام معارضة للنظام مما يقابلها عنف مضاد نظ ار لغياب الديمق ارطية وقنوات الحوار، وهنا تتولد فكرة استخدام القوة والعنف ضد السلطة الحاكمة.

عجزت الأنظمة العربية عن تحديث سياساتها في الحكم وفشلت في إفارز قيادات وأسس بديلة لقيادة الدولة العربية الحديثة في فترة ما بعد الاستقلال بنخب تعبر عن فكر وثقافة أجيال ما بعد الاستقلال بعيدا عن إيديولوجية المكون التقليدي للقيادات السابقة وهو ما جعل تلك الأنظمة تشعر بعمق الأزمة البنيوية والفكرية التي اكتسبتها ومن اجل ضمان باستم ارريتها كان لابد على هذه الأنظمة أن تتجه نحو مزيد من الانغلاق والإقصاء والتهميش خوفا من التغيير بما أنها انتفت شرعية بقائها.

هذا الوضع كرس مزيد من الشعور بالإحباط لدى النخب السياسية والنخب المثقفة والطبقات الشعبية مع ت ازيد الشعور بانسداد أفق المستقبل وضبابية التغيير، هذا الوضع الداخلي كان يقابله وضع خارجي أكثر تعقيدا في مواجهة الضغوط الخارجية المطالبة بالديمق ارطية واحت ارم حقوق الإنسان فانتهجت الأنظمة العربية أساليب معالجة تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه القوى لكسب شرعية خارجية تغنيها عن الالتفات إلى الاهتمام بتآكل شرعيتها الداخلية حتى ولو كانت على حساب مصلحة شعوبها وهكذا لم تستطع تلك الأنظمة تحقيق مشروعية ودعم شعوبه.

حيث يقول ماكس فيبر عن الشرعية بان نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطن بان ذلك النظام صالح ويعمل للمصالح العليا للأمة ويستحق التأييد والطاعة غير أن هذه الملامح تغيب تماما عن الأنظمة العربية بحكم اللاشرعية المكرسة نتيجة خطابات الديماغوجيا ومواجهة المطالب الإصلاحية بوضعها ضمن خانة التآمر ونشر الفوضى.

الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات: حيث نجد الواقع العربي يكرس لتداخل واسع وعميق بين السلطات ،يصل إلى حد لا يمكن التمييز بين الحدود الفاصلة بين السلطات، وتظهر السلطات الثلاث في صورة واحدة متطابقة تبرز ملامح السلطات التنفيذية فقط، وأصبحت تلك السلطة هي التي تشرع وتنفذ وت ارقب وتحاسب.[1]

غياب الأمن السياسي: أي غياب الديمق ارطية انتهاك الحريات الأساسية وقمع المعارضة وفرض حالة الطوارئ بدون أسباب موضوعية وعقلانية، ففي مصر نجد أن حالة الطوارئ مطبقة منذ سنة 1591، بدعوى مواجهة أخطار الارهاب وتمويله، وهو ما من شأنه اضعاف الضمانات القانونية المكفولة للحقوق الأساسية والحريات العامة، واطلاق يد السلطة التنفيذية، واضعاف الحق في المحاكمة العادلة والتوسع في المحاكم الاستثنائية، وهو ما يؤدي إلى استم ارر انتهاك حقوق الانسان مثل الحق في الحرية والأمان الشخصي، بحيث الاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون اتهام أو محاكمة، وقمع المعارضة السياسية.

الاخلال بالم ؤسسات الدستورية وتهميش دورها: فالمؤسسات الدستورية هي البوصلة الموثوقة لتحديد مصالح الدولة واتجاهات ومواقع التهديد، وهي المعنية بوضع السياسات العامة والاست ارتيجيات المناسبة للحفاظ على المصالح الوطنية ومواجهة التهديدات، فالق ارارت السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية لابد أن تصدر عن مؤسسات دستورية لها مرجعيتها وآلياتها وضوابطها.

[1]– حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سابق. ص 62.

والملاحظ هو غياب أو تغييب هذه المؤسسات في الدول العربية، فالمؤسسات الدستورية العربية تعتبر شكل بدون مضمون، وت ارجع دورها في ممارسة دورها الأساسي، وذلك لغياب تطبيق القوانين واعتماد التعيين وسيلة وحيدة لشغل مناصب حساسة ومهمة في هذه المؤسسات.[1]

الاختلالات الوظيفية لل نظمة السياسية: وظيفة النظام السياسي بالأساس هي معالجة مطالب البيئة والتعامل مع إف ارازتها وفق مخرجات ت ارعي طبيعة تلك البيئة وظروفها، والاختلالات الوظيفية تعرف طبقا لحجم التناقضات والفوارق الناتجة عن عدم ملاءمة تلك المخرجات مع طبيعة المدخلات المطروحة على مست وى بيئة النظام ومحيطه، فبالرغم من تمتع الدول العربية بإمكانيات طبيعية وبشرية ومؤهلات اقتصادية كافية لبلورة مشاريع تستجيب للتطلعات الشعبية وترجمة تلك القد ارت المتاحة بأفعال ملموسة تضمن المساواة في المواطنة والعيش الكريم لفئات الشعب، إلا أن الأنظمة العربية فشلت في صياغة تلك المقد ارت وترجمتها ضمن سياسات واقعية تعالج أوضاع الشعوب وتلبي حاجياته، وهذا ما أدى إلى اتساع الهوة بين السلطة والشعب وفقدان الثقة في الأنظمة القائمة، فادى ت اركم تلك المدخلات إلى اصطفافها دون معالجتها إلى الحد الذي شكل منها أزمة بنيوية عميقة.

2(الاسباب الاقتصادية والاجتماعية:

وتعتبر من المحركات الأساسية للتغيير في العالم العربي، فضعف الوضع الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع العامل الأساسي في انفجار الح ارك السياسي في بعض الدول

العربية،[1] حيث عرفت الأنظمة العربية في العقدين الأخيرين مؤش ارت سلبية لأداءاتها الاقتصادية ومؤش ارتها الاجتماعية الصحية والتنموية مما شكل في العموم وضعا كارثيا على مستوى الجبهة الداخلية 1- نفس المرجع. ص 63. ——————————بانتشار الفساد والمحسوبية، وارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب ، والسيطرة الفئ وية على الحكم، وانخفاض القدرة الش ارئية، وتوسع رقعة الفقر، وتدني مستوى الخدمات الصحية الاجتماعية وفساد الإدارة العمومية.

وتعرف الدول العربية تخلف تنموي يشمل أغلب مناحي الحياة، نمو اقتصادي ضعيف ومتقلب ،فالثروة النفطية الخيالية لدى بعض الدول العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية مما ينتج عنه زعزعة في الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء. وأما على المستوى الخارجي فان الوضع تترجمه أرقام الدين الخارجي وفاتورة الاستي ارد وارتفاع نفقات التسلح على حساب التنمية.

- ✓ ارتفاع معدلات البطالة وضعف ب ارمج التشغيل في معظم هذه الدول، حيث بلغ معدل البطالة سنة

2115 حوالي 1,,9%، ويقدر متوسط نسبة الشباب العاطلين عن العمل بحوالي 91%. وهي نسبة مرتفعة جدا خاصة وأن الشباب يمثل نسبة عالية من سكان البلدان العربية.

[1]– عبد الوهاب عمروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل : التحديات والاست ارتيجيات ."المجلة الج ازئرية للسياسات العامة، الج ازئر، العدد 2،)أكتوبر 2113(. ص 77.

- ✓ ضعف اقتصادي نتج عنه ضعف مستوى معيشة المواطن وت ارجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر)حيث أن النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، اليمن 1,%، مصر21%، سوريا وتونس 11%(والبطالة وت ارجع مستوى التعليم والصحة...الخ
- ✓ استش ارء الفساد وغياب العدالة في توزيع الثروات وهو ما أدى إلى التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بحيث ما يلاحظ على هذه الدول هو غياب العدالة التوزيعية والسيطرة على الثروة والتعامل مع الممتلكات العامة على أساس أنها ممتلكات شخصية، وهو ما أدى إلى ت ازوج الثروة بالسلطة والتي تتفاقم على إثرها ظاهرة الفساد.

- ✓ الهوة المت ازيدة بين أقلية الأقلية من الأغنياء وبقية الشعب، والاختلاف الكبير في مستويات المعيشة وامكانية الوصول للخدمات والوصول للتقدم الاجتماعي.[1]
- ✓ انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وت ارجع الاستثما ارت الاجنبية المباشرة وغير المباش رة، وت ارجع التدفقات المالية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت عديد دول العالم منذ 2119، وهو ما يعكس الوضع الاقتصادي الهش للدول العربية.
- ✓ ضعف وت ارجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي له انعكاسات على جودة الحياة للمواطنين.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الاسعار وسوء التغذية، وفشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فق ار، حيث تشير د ارسات البنك الدولي إلى أن ,3% من

مبالغ الدعم المقدمة في الدول التي شهدت الاضط اربات الشعبية تذهب للفئات الفقيرة، وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.[1]

وتشهد المنطقة العربية ما يعرف **بالطفرة الشبابية**، حيث يمثل الشباب أكثر من ثلث سكان المنطقة ،وتعاني هذه الفئة من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي يجعلها في مقدمة القوى المطالبة بالتغيير والمحركة له، ففي السنوات الأخيرة مع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والأنترنت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسس لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم السياسية العربية على حرية ال أري والتعبير ——————————والتنظيم، ولجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي والى المدونات للتواصل مع بعضهم البعض، وتمكنوا من كسر حاجز الخوف الذي فرضته الأنظمة على شعوبها لعقود طويلة.[2] **ثانيا: المحركات والدوافع الخارجية**

1- جهاد عودة، مرجع سابق. ص 7.

[1]– تقرير:" الربيع العربي ...سيناريوهات المستقبل". منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2111. ص ص: 6-7.

[2]- دينا شحاته ومريم وحيد" ، محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسية الدولية ،أفريل 1122، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2011/4/1/Drsa0.htm

إن أغلب التغي ارت السياسية التي حدثت في المنطقة العربية خاصة في السنوات الأخيرة، لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الخارجية)العامل الخارجي(أثر كبير في احداث التغي ارت ،مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب العربية على احداث التغير، إلا أن البيئة الداخلية حسب الخب ارء والمختصين لم تتمكن بشكل فعّال من خلق أو تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أي تغير، ويرجع ذلك ربما إلى عدم رغبة القوى والأط ارف الخارجية في انضاج الظروف المناسبة للتغير إلا وفق خططها واست ارتيجياتها المرسومة ومصالحها في المنطقة العربية.[1]

واختلفت الآ ارء حوله الأسباب الخارجية للح ارك العربي، فهناك من يرى أن الغرب عمل على تصعيد الشارع العربي وتأليبه ضد الحكام خدمة لمصالحه وفق است ارتيجيات عديدة، خاصة بعدما أصبحت الأنظمة العربية التي أبدت ولاءها للغرب لعقود غير مجدية –فقدت صلاحيتها داخليا وخارجيا– و لم تستطع تجنيبه الأخطار الأمنية التي باتت تهدده عبر المنظمات الارهابية المسلحة.

وهناك فريق آخر ينفي منطق "نظرية المؤامرة" ويعتقد أن ما يحدث في العالم العربي من تحولات لا يعدو أن يكون إلا محصلة سياسات قمعية فاشلة لأنظمة مستبدة، والحديث عن دور أجنبي ما هو إلا تهرب من المسئولية وتبرئة للحكام.

عموما هناك العديد من المحركات والدوافع الخارجية للتغيير في العالم العربي، سواء الإقليمية أو الدولية، ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

اضطارب الأمن الاقليمي والصارعات البينية العربية:

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، "التطوارت السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2111)رؤية سياسية تحليلية(."مجلة المستنصرية للد ارسات العربية والدولية، العدد 39، ص 119.

هناك حالة من عدم الاستق ارر الأمني والسياسي التي تعيشها الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط تؤدي دوار واضحا في الدفع نحو التغيير في الدول العربية، بحيث نجد أغلب الدول العربي تشهد اضط اربات سياسية وأمنية خاصة الدول التي مستها حركية الح ارك العربي أو ما يعرف ب "الربيع العربي" مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن، وبرزت مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية مما أدى في بعض الأحيان إلى تدويل الن ازعات العربية الداخلية، وما نتج عنه من تعقيد التسوية أو الحل لهذه الن ازعات واطالة أمدها، والنتيجة أن المصالح الدولية والقوى الخارجية الإقليمية تداخلت في كثير من الأحيان مع العديد من العوامل الداخلية مما جعل هذه الن ازعات وسيلة للقوى الخارجية لممارسة الضغط على الق ارر السياسي العربي،[1] بالإضافة إلى التوت ارت والن ازعات البينية بين العديد من الدول العربية، ناهيك عن التوت ارت مع دول الجوار والقوى الاقليمية كإي ارن وتركيا والن ازع مع الكيان الاس ارئيلي.

التنافس بين القوى الإقليمية والدولية حول النفوذ والهيمنة في المنطقة العربية:

تعتبر الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم الاست ارتيجية والتي تعرف حدة تنافسية وحركة استقطاب بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، هذا التنافس والاستقطاب كان ضحيته هي الدول العربية –المغلوب على أمرها–.

[1]– عدنان السيد حسين)منسق(وأخرون، الن ازعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز د ارسات الوحدة العربية، بيروت

1557 ، ص 159.

فالتنافس بين القوى الدولية حول مزيد من السيطرة والنفود في منطقة العالم العربي كان في كثير من الأحيان سببا من أسباب المشاكل والن ازعات في بعض الدول العربية، بحيث يسعى كل طرف إلى

دعم طرف داخلي ضد طرف أو أط ارف أخرى من أجل حماية مصالحه وتعزيز سيطرته ونفوذه، ولعل ما يشهده الع ارق وسوريا وكثير من الدول العربية أبرز مثال على ذلك.

ثالثا: محددات وشروط نحاج عملية التغيير في العالم العربي

إن نجاح عملية التغيير تحتاج إلى مجموعة من المي ازت والمحددات الداخلية والخارجية التي تحدد نجاح التغيير في العالم العربي.

أولا: مميازت عملية التغيير

قبل الخوض في شروط ومحددات نجاح عملية التغيير في العالم العربي، لا بد من التطرق لممي ازت عملية التغيير بصفة عامة، فالتغيير هو انتقال متسارع من حالة ووضعية نفسية مجتمعية دنيا إلى حالة ونفسية مجتمعية أرقى في درجات التنمية والتقدم، بما فيها تنمية شخصية الفرد وقد ارته على العطاء الحضاري.[1]

ويتميز التغيير بممي ازت هامة هي: الشمولية والجذرية والإيمان بقيم التغير من قبل ذات وموضوع مشروع التغير، وبالتالي انتقال يتميز بالقطيعة مع الممارسات التي تعيد انتاج الماضي في الحاضر باستم ارر، كما يتطلب إ اردة مجتمعية حضارية.[2]

---

[1]– سلوى بن جديد **،قارءة سياسية في مواضيع ومسائل ارهنة،)**الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع : الج ازئر ،2119(، ص

[2] - Louis Quesnel, Le sens de l'histoire, essai de prospective politique ; Paris : Buchet-Chatel, 1967.pp. 36-.73 . 91

1- **الشمولية:** التغي ارت الاجتماعية عبر التاريخ كانت دائما متجاوزة للمجتمع المحلي الذي تبدأ منه إلى المجتمع الوطني إن لم يكن الحضاري، فالشمولية مؤشر على أن نواة التغير أعطت تغي ار فعليا، فالتغي ارت لا يمكن أن تكون حبيسة المجتمع المحلي الذي تتبلور نواتها فيه؛

2- **الجذرية:** وهي أن عملية التغيير تمس جوهر الأشياء ولا تكتفي بالمظهر فقط، حيث تمس قيم وسلوكيات وذهنيات أف ارد المجتمع الذين يشكلون الذات والموضوع لعملية التغيير المنشودة؛

3- **الإيمانية:** فالتغيير يشتر الإيمان بضرورة إحداثه من قبل الذات والموضوع فيه، والإيمان بالتالي بالقيم التي يريد مشروع التغيير زرعها، وان الإيمان بالفكرة أعمق من مجرد الاقتناع بها، فالإيمان بفكرة التغيير يكون صادر عن الذات.[1] **ثانيا: محددات نجاح عملية التغيير**

هناك مجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في عملية التغيير في الدول العربية، ومسارها من حيث النجاح أو الفشل ومن حيث الاست ارتيجية)السلمية والعنيفة(ومن أبرز هذه المحددات ما يلي:

1- المحددات الداخلية:

تتشابك مجموعة من المحددات الداخلية المؤثرة في عملية التغيير لعل أبرزها ما يلي:[1]

أ- **طبيعة النظام السياسي:** من حيث أنه: ديمق ارطي، ديكتاتوري، إقصائي شامل ، هجين...الخ ،بمعنى هل هذا النظام قائم على إقصاء جميع المعارضين والخصوم في المجتمع؟ وذلك مع إبقاء معارضة شكلية مصطنعة، بحيث لا يحدث إجماع في القوى الثورية المعارضة له على إسقاطه.

[1]- بدر حسن الشافعي، "محددات نجاح الثوارت: الثورة المصرية مقارنة بالثورتين الهندية والإي ارنية"، مركز الجزيرة للد ارسات: الدوحة ،21 جوان 2119، متوفر على ال اربط الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net

1- سلوى بن جديد، نفس المرجع السابق، ص ص 92-93.

ب- **قوة النظام السياسي:** ويقصد بذلك موقف المؤسسات من النظام خاصة المؤسسة العسكرية، هل هي مؤيدة أو محايدة أو معارضة، وهي نقطة في غاية الأهمية على اعتبار أنها تشكل حجر ال ازوية في نجاح أو فشل أي ثورة، فكما أنه تشكل حجر ال ازوية في الإنقضاض على الديمق ارطية من خلال آلية الانقلابات العسكرية، نجدها أيضا تشكل أداة مهمة في عملية التغيير للإطاحة بهذه الأنظمة المستبدة، شريطة أن تكون هذه المؤسسة متوافقة مع مطالب الشعب أو حتى تكون محايدة في الص ارع بين النظام المستبد وخصومه، ولعل نموذج تونس مثال حي على انحياز المؤسسة العسكرية لإ اردة الشعب في التغيير والإطاحة بالنظام التسلطي من خلال وقوفها إلى جانب الشعب في عملية التغيير. كما أن موقف باقي المؤسسات المدنية مهم جدا في عملية التغيير، من حيث أنها مؤيدة أو معارضة أو محايدة، خاصة مؤسسات الإعلام والقضاء والمؤسسات الدينية والمؤسسة الأمنية...الخ ،فلا شك أن تبعية هذه المؤسسات للنظام تكسبه قوة كبيرة في مواجهة الخصوم.

ت- **مدى قوة المعارضة السياسية للنظام "قوى التغيير** :"وهناك مجموعة من الأمور المهمة التي تندرج تحت هذه الجزئية؛ منها مدى توحدها أو تشتتها حول هدف إسقاط النظام القائم، وهل توجد مظلة سياسية واحدة تعمل في إطارها أم لا، وحجم الثقل الشعبي الذي تحظى به، ومدى قدرتها على الحشد الشعبي في مختلف الفعاليات "مظاه ارت، اعتصامات، اض اربات وغيرها، ونهج المواجهة سلمي أم يقوم على استخدام العنف؛

ث- **موقف القوى الشعبية غير المسيسة من الصارع بين النظام والمعارضة:** حيث يعد استمالة هذا

الطرف مهما إما لدعم النظام في ممارساته القمعية وهو ما يضفي عليه بعدا شرعيا شعبويا، أو من خلال الانضمام للصف الثوري والتي تتوقف على عدة عوامل منها المكاسب التي ستحصل عليها، والتكلفة التي ستدفعها ومدى قناعتهم بإمكانية نجاح الثورة.

2- المحددات الخا رجية:

ويقصد به ما إذا كان هناك تأييد خارجي للنظام الاستبدادي أو الانقلابي أو التسلطي، أو حتى غض الطرف عن ممارساته، وفي المقابل مدى وجود دعم للثورة أو حتى حياد خارجي تجاهها، فقد يكون هناك صعوبة كبيرة في نجاح الثورة من دون هذا الدعم، إلا إذا كانت الجبهة الداخلية في غير صالح النظام. مما يضطر الخارج في النهاية إلى الانحياز لقوى التغيير ولو بشكل مؤقت كما حدث في الموقف الأمريكي من الح ارك السياسي في مصر سنة 2111.[1]

خاتمة:

هناك حملة من المحركات والدوافع الداخلية والخارجية التي تتحكم وتساهم في مسار العملية التغييرية في العالم العربي، بحيث أن وصول الدول العربية لحالة الأزمة المعقدة المتشابكة العوامل والظروف كان نتيجة العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدت إلى حالة من الفشل والتدهور الكبير على جميع الميادين، كما أن ت ازيد المحركات الخارجية من حيث الضغوط والتدخل في الشؤون العربية من طرف القوى الخارجية الاقليمية والدولية والتطوارت الكبيرة والمتسارعة

[1]- عصام عبد الشافي ،**السياسة الأمريكية والثورة المصرية**، الطبعة الأولى،)دار البشير للثقافة والعلوم: القاهرة ،,211(ص 76.

التي يشهدها العالم في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ،ساهم بشكل كبير في تحريك مسار التغيير في العالم العربي.

وان كانت هذه حركيات ومسا ارت التغيير تتشابه في المحركات والدوافع وحتى القوى والفاعلين ،فإنها قد تختلف في الآليات واست ارتيجيات ووسائل تحقيق التغيير وربما مآلات مسار التغيير بصفة عامة من حيث النجاح والفشل.

قائمة المارجع:

الكتب:

- ✓ حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، التحولات والثوارت الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية. الطبعة الأولى.)عمان، الاردن : مركز د ارسات الشرق الأوسط ،2111(.
- ✓ سلوى بن جديد، ق ارءة سياسية في مواضيع ومسائل ارهنة،)الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع : الج ازئر، 2119(.
- ✓ عدنان السيد حسين)منسق(وأخرون، الن ازعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية ،مركز د ارسات الوحدة العربية، بيروت 1557.
- ✓ عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، الطبعة الأولى،)دار البشير للثقافة والعلوم: القاهرة ،,211(

الدوريات:

- ✓ عبد العظيم جبر حافظ، "التطوارت السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2111)رؤية سياسية تحليلية(."مجلة المستنصرية للد ارسات العربية والدولية، العدد 39.

✓ عبد الوهاب عمروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل : التحديات والاست ارتيجيات ."المجلة الج ازئرية للسياسات العامة، الج ازئر، العدد 2،)أكتوبر 2113(.

التقارير:

✓ تقرير: "الربيع العربي ...سيناريوهات المستقبل". منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2111.

المواقع الإلكترونية:

✓ بدر حسن الشافعي، "محددات نجاح الثوارت: الثورة المصرية مقارنة بالثورتين الهندية والإي ارنية ،"مركز الجزيرة للد ارسات: الدوحة ،21 جوان 2119، متوفر على ال اربط الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net

✓ – دينا شحاته ومريم وحيد، " محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسية الدولية، أفريل 2111، متوفر على ال اربط الإلكتروني:

باللغة : http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2011/4/1/Drsa0.htm

الأجنبية

✓ Louis Quesnel, Le sens de l'histoire, essai de prospective politique ; Paris : Buchet-Chatel, 1967